وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جامعة غرادية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية

عنوان المذكرة

أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2021

إعداد الطالبة:

بلعباسي نخلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:..2023/06/17.....

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/خطوي منير	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	رئيسا
د/بلخير فاطمة	أستاذ محاضر " أ"	جامعة غرداية	مشرفا
د/قلبازة أمال	أستاذ محاضر " أ"	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جامعة غرادية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية

عنوان المذكرة

أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2021

إعداد الطالبة:

بلعباسي نخلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:..2023/06/17.....

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
خطوي منير	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	رئيسا
بلخير فاطمة	أستاذ محاضر " أ"	جامعة غرداية	مشرف
قلبازة أمال	أستاذ محاضر " أ"	جامعة غرداية	ممتحن

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله، اللهم لك الحمد ولك الثناء ولك الفضل

ولك المن على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر إلى:

الأستاذة المشرفة على اقتراحها لعنوان هذه المذكرة، وعلى منحنا مساحة كبيرة من الحرية في عملنا وعلى صبرها علينا، فكانت إرشاداتها وتوجيهاتها السديدة هي المنهج الذي سرت عليه طوال إنجازي لهذه المذكرة، فأوصلتني بعد الله سبحانه وتعالى إلى بر الأمان،

فلها منا جزيل الشكر وكمال العرفان.

والشكر كذلك إلى جميع أساتذتنا في القسم على رأسهم الأستاذ أويابة صالح

والشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

اهـداء

إلى من أحق أن أبدأ بها كلماتي ؛إلى من كان دعوتها سر نجاحي ،إلى أجمل إبتسامة في حياتي، إلى أمي في الدنيا قبل الآخرة ،إلى من تعجز الكلمات عن وصفها ،نبع الحب والحنان أمي الغالية أغلى وأعز ملاك على قلبي حفظك الله ورعاك.

– إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة ، إلى من سعى لأجلي راحتي ونجاحي ،إلى من زرع الأخلاق بداخلي أبي الحبيب.

– إلى شقائق جناني وحور أعياني... إلى شقيقاتي ،

– إلى فرسان قلاعي و أسود أدغالي.... إلى إخوتي ،

– إلى الصدر الرحب والقلب الشرح والعقل الرجح إلى خديجة رفيقة الدرب ،

– إلى من أتمنى أن اذكرهم إذا ذكروني ، وأتمنى أن تبقى صورهم في عيوني ، إلى من قدم لي يد العون من قريب او بعيد ولو بكلمة طبية ، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ؛ إلى الذين نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي ،

– لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله عز وجل أن يتقبله ويجعله في ميزان الحسنات وأن يفيد كل من يطلع عليه .

الملخص :

أصبح الاهتمام بالصادرات غير النفطية وتنميتها موضوع بالغ الأهمية خاصة بعد الأزمات النفطية التي شهدتها الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر وشملت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغيرات الدراسة، بحيث تؤثر الواردات بشكل إيجابي على الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة في الأجل الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: واردات، صادرات غير نفطية، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

Abstract:

The interest in non-oil exports and their development has become a matter of great importance, especially after the oil crises that Algeria experienced sincee the eighties of the last century, Therefore, through this study, we attempted to assess the impact of imports on non-oil exports in Algeria covering the period from 1990 to 2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

The results of study concluded that there is a significant and positive relationship between the variables, in wich the imports positively affects the non-oil exports over the long and short term .

Keywords: Imports, non-oil exports, Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

الفـــــهارس

قائمة المحتويات:

العـــــــــــــنـــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال البيانية	X
قائمة المختصرات والرموز	XI
المقدمة العامة	ض
الفصل الأول: التأصيل النظري للواردات والصادرات غير النفطية	18
تمهيد	19
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات والصادرات غير النفطية	20
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الواردات	20
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للصادرات غير النفطية	27
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	31
المطلب الأول: دراسات وطنية	32
المطلب الثاني: دراسات عربية وأجنبية	36
خاتمة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: دراسة قياسية وتحليلية لطبيعة العلاقة بين الواردات و الصادرات غير النفطية في	41
تمهيد	42
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	43
المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة	43
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة	56
المطلب الثالث: اختبار السلاسل الزمنية	59
المبحث الثاني: دراسة وتحليل النتائج	65
المطلب الأول: صياغة وتقدير نموذج الدراسة	65
المطلب الثاني: اختبار نموذج الدراسة	67
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للنموذج	69
خاتمة الفصل	75
الخاتمة	76
قائمة المراجع	80

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الوطنية	**34**
02	جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية والعربية	**38**
03	تطور الصادرات الجزائرية	**44**
04	التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية	**47**
05	تطور الورادات الجزائرية	**49**
06	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية	**51**
07	المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	**55**
08	تحديد متغيرات الدراسة	**58**
09	نتائج إختبار الإستقرارية	**60**
10	نتائج إختبار bounds test	**64**
11	نتائج تقدير النموذج طويل الأجل	**65**
12	نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير (ECM Regression)	**66**
13	نتائج إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي (LM Test)	**67**
14	نتائج إختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity Test: ARCH)	**68**
15	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	**69**
16	نتائج إختبار **Ramsey RESET**	**71**
17	نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ(ECM Error correction model)	**72**
18	نتائج إختبار معنوية النموذج	**73**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية من 1990 إلى 2022	46
02	التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية الجزائرية	48
03	تطور الورادات الجزائرية من 1990 الى 2022	51
04	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية	53
05	تطور الصادرات غير النفطية و الواردات الجزائرية من 1990 إلى 2022	54
06	فترة الإبطاء المثلى	63
07	إختبار التوزيع الطبيعي	69
08	إحصائية Cusum	70
09	إحصائية Cusum of Squares	70

قائمة المختصرات و الرموز

الإختصار/ الرموز	الإسم الكامل	الدلالة
ARDL	Autaoregressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
PP	Philips & Perron	إختبار الباحثين فيلبس و بيرون
ADF	Augmented Dickey - Fuller	إختبار ديكي–فولر المعزز للباحثين ديفيد ديكي و واين فولر
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
LM Test	Lagrange Multiplier test	إختبار مضاعف لاغرانج
Cusum	Cumulative Sum	إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج
EXHH	Exportations Hors Hydrocarbures	الصادرات خارج المحروقات
IM	Importations	الواردات

مقدمة

خلق التقسيم الدولي للعمل تطور أساليب ووسائل الإنتاج مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي ظهرت الحاجة إلى استبدال الفوائض بسلع أخرى مطلوبة، ونتيجة لذلك لم تعد التجارة محلية وأصبحت دولية عالمية.

حيث شكلت هذه المبادلات التجارية اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القدم وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر إلا أن جميع الحركات الاقتصادية اتفقت على أن الصادرات تعزز الرفاهية، فزيادة الصادرات يعني الطلب الأجنبي وهذا يؤدي إلى زيادة حجم تدفق العملات وتوسع السوق.كما تلعب الصادرات دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إذ لها وظيفة مزدوجة تتمثل الأولى في كونها مصدرا لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي بموجبها يمكن للدولة ان تصرف فوائض إنتاجها المحلي. لأجل ذلك عمدت مختلف الدول إلى تنويع وزيادة صادراتها من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

تشكل الواردات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد المحلي من خلال ما يمكن الحصول عليه من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى.

الجزائر كدولة من الدول التي تمتلك من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية ما يؤهلها ان تكون في مصاف الدول المتقدمة، إلا أنه وللأسف تكبحها العديد من العقبات لعل أبرزها التبعية النفطية لدرجة ان معظم المؤشرات تبنى على أساس توقعات أسعار هذا المورد النافذ، فازدهار اقتصاد الجزائر أو تأزمه مرهون بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

لذلك بدأ الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ووصولها لمستويات متدنية، حيث بدأت السلطات الجزائرية في التفكير في ترقية النشاط التصديري خارج نطاق المحروقات وبناء اقتصاد صامد أمام أي تغيرات تحدث في الأسواق الدولية وذلك من خلال تبني جملة من الإجراءات، وإنشاء المؤسسات الداعمة للنشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي ودعم القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار المحلي على جميع المستويات.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن طرحها كما يلي:

- ما هي الواردات، و ما هو واقعها في الاقتصاد الجزائري؟
- ما المقصود بالصادرات غير النفطية، وما طبيعتها في الجزائر ؟
- ما هي مخاطر الاعتماد على الاقتصاد الأحادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين الواردات والصادرات غير النفطية في الجزائر ؟
- ما هي الدلالة الإحصائية لأثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اقتراح فرضيات تكون منطلقا للدراسة و نلخصها فيما يلي:

الفرضية رئيسية:

زيادة الواردات يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وبالتالي فهذا سيؤثر على حجم الصادرات غير النفطية سلبا.

الفرضيات الفرعية:

- تحتل السلع الاستهلاكية الحصة الكبيرة من إجمالي الواردات الجزائرية.
- لا تشكل الصادرات غير النفطية سوى نسبا هامشية من إجمالي الصادرات في الاقتصاد الجزائري.
- هناك علاقة سلبية بين الواردات والصادرات غير النفطية .

أسباب اختيار الموضوع:

- المواضيع التي تهتم بالصادرات غير النفطية في الجزائر تعتبر من المواضيع الحساسة والتي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين.
- نقص الدراسات التي اهتمت بهادين المتغيرين فقط دون إدخال متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر على نتائج الدراسة.
- محاولة الإطلاع ومعرفة طبيعة التركيبة السلعية للواردات و الصادرات غير النفطية الجزائرية.
- إمكانية مواصلة البحث في نفس الموضوع لاحقا.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الواردات للتأثير على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

- استعراض واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر ومعرفة إلى أين وصلت الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من أجل تنويع صادراتها والنهوض بهذا القطاع.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال المكانة التي تحظى بها الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري من جهة ،وأهم المؤثرات في هذا النوع من الصادرات والسبل اللازمة لتنويعها من جهة أخرى، وكون هذا الموضوع من أهم القضايا التي أرقت الحكومات خاصة تلك التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات بدرجة أساسية

حدود الدراسة: وتتحدد من جانبين:

- **الجانب الزماني:** تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2022؛
- **الجانب المكاني:** طبقت الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يتطلبها كل محور من محاور الموضوع، وهي:

المنهج الوصفي والتحليلي:

لاستيعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطوراتها؛

المنهج القياسي:

يخص أساسا الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك بتحليل الموضوع باستعمال المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية، بإتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج EViews.12 وطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL.

صعوبات الدراسة:

- اختلاف الإحصائيات وتضاربها من موقع لآخر.
- اختلاف عملات القيم الإحصائية من سنة إلى أخرى واختلاف التصنيفات بين مصادر الإحصائيات.
- نقص الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هاذين المتغيرين فقط.

هيكل الدراسة:

ارتأينا من أجل الإلمام بالموضوع تقسيم الدراسة إلى فصلين أولهما نظري تناولنا فيه التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، والثاني تطبيقي عرضنا من خلاله تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة ثم قمنا بعدها بالدراسة التطبيقية لقياس أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر، لكي نصل في الأخير إلى الخاتمة التي احتوت على نتائج الدراسة وبعض التوصيات و آفاق الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للواردات والصادرات غير النفطية

تمهيد:

تعتبر الواردات والصادرات أهم عنصرين في تكوين الميزان التجاري الذي يعتبر أحد عناصر ميزان المدفوعات، حيث يعتبر هذا الأخير مرآة عاكسة لاقتصاد أي دولة، فهناك العديد من البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. وتشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن التبادل التجاري يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وعلى نمو الدخل والثروة الوطنية، بحيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي الذي تحتاجه للحصول على السلع والخدمات التي تفتقر لها وكذلك لتصريف الفائض من إنتاجها.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل النظري للواردات والصادرات غير النفطية التطرق بشيء من التفصيل للعديد من المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بهذين العنصرين وكذا سبل تنويعها ومخاطر إعتماد الدول على الإقتصاديات الأحادية المبنية على الريع النفطي لوحده لنعرج أخيرا إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أو مواضيع مشابهة لها وتوضيح أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين دراستنا هاته.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الواردات والصادرات غير النفطية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للدراسات الادبية للواردات والصادرات غير النفطية حيث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين الأول يشمل مفاهيم عامة حول الواردات والتي تتمثل في تقديم بعض التعريفات للواردات ودراسة الطلب على الواردات من خلال إبراز ماهيته وتحديد مناهج دراسته وأهم العناصر التي تؤثر على حجم الطلب على هاته الواردات.أما المطلب الثاني فسيكون حول الإطار المفاهيمي للصادرات غير النفطية والذي سنتناول من خلاله مفهوم التصدير وأنواع الصادرات وأنماط تنويعها ثم نعرج أخيرا إلى مخاطر الإعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الواردات

أولا: مفهوم الواردات

1- يعرفها عمر صخري[1] "تمثل السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن".

2- يقول سعيد عبد العزيز عثمان[2]: "الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج".

3- وبحسب تعريف خالد مُحَّد السواعي[3] "الواردات هي جزء من الإستهلاك المحلي لدولة او إستثمارات منتجين أجانب تم شراؤها منهم".

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للواردات على أنها إجمالي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خارج البلد واستهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد المحلي.

[1]- عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، الطبعة الخامسة، ص 132

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الإقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 45.

[3]- مُحَّد السواعي، **التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2009، الطبعة الأولى، ص 25.

ثانيا: ماهية الطلب على الواردات

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم إستيرادها بغية إستهلاكها أو إستخدامها داخل الإقتصاد الوطني، وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل الوطن.

وعليه نستنتج أن دالة الطلب على الواردات عبارة عن دالة الإستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية إذا بزيادة الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح[1]

$$\mathbf{M = f(y)}$$

حيث:

M تمثل قيمة الواردات .

Y يمثل الدخل.

ثالثا: مناهج دراسة الطلب على الواردات

هناك العديد من المناهج التي إهتمت بدراسة الطلب على الواردات، لكل منها إفتراضاته الخاصة، ولعل أهم تلك المناهج منهج البديل غير التام ومنهج فائض الطلب.

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، **الإقتصاديات الدولية**، الدرا الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية 2001، ص 276.

1- منهج البديل غير التام:

يفترض هذا المنهج أن السلعة المستوردة بديل غير تام للسلعة المنتجة محليا، إذ تتميز هذه السلعة المستوردة عن السلعة المحلية بأنها تطلب لذاتها، وهنا يكون طلب المستهلك على السلعة بناءا على أن هذه السلعة تشبع حاجة في نفسه[1].

2- منهج فائض الطلب:Excess demand Appraoch

أدت الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الإهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بحجم العرض المحلي. وهذا ما جعل السعر والدخل كمحددات طبقا للنظرية الكلاسيكية ليسا كافيين لتفسير الحركة الدورية للواردات، حيث أن هناك متغيرا أو محددا يسمى فائض الطلب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

يقرر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة بفائض الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فإن منهج فائض الطلب يتضمن العرض المحلي.

فالواردات في هذا المنهج تطلب لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، حيث يفترض هذا المنهج أن الوردات هي بدائل تامة للمنتجات المحلية، فلا يمكن أن يحدث إختلاف في أسعارهما، وبالتالي لا يكون هناك متغير السعر النسبي، فالسلع المستوردة والسلع المحلية تعتبر بدائل تامة أو متكافئة بحيث أن المرونات السعرية لهما تكون عالية جدا وبالتالي يمكن القول أن العرض المحلي في هذه الحالة (منهج فائض الطلب) له أثر مباشر على الورادات، بينما في حالة البديل غير التام فإن العرض المحلي يؤثر على الواردات من خلال تأثيره على الأسعار المحلية[2].

[1]- محمد مدياني، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر سنة 2009، ص 17.

[2]- محمد نجيب غزالي، تفسير دالة الطلب على الواردات، المملكة العربية السعودية (1969-1997)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الإقتصاد والإدارة، العدد2، سنة 2000، ص 16.

رابعا: محددات الطلب على الواردات

يقصد بالمحددات أهم المتغيرات أو العناصر المفسرة لسلوك الواردات، أو بمعنى آخر هي مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم (الكمية) أو هيكل الواردات أي التوزيع السلعي والجغرافي لها خلال فترة زمنية معينة. لذلك سوف نقسم العوامل إلى ثلاثة أقسام:

أ-العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

تتمثل أهم محددات حجم الطلب على الواردات في: الدخل، الأسعار، سعر الصرف، الصادرات، واحتياطات الصرف الأجنبي.

1-الدخل:

بحسب الفكر الإقتصادي الحديث التي يؤكد عليها أغلب الإقتصاديين، من بين محددات الطلب على الواردات يعتبر عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الإقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل، وبإفتراض هذه الدالة خطية فإن:

$$M=a+bY$$

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للإستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة.[1]

[1]- مدياني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2-الأسعار:

يعتبر سعر السلعة عنصر رئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها تمثل دالة الطلب عليها بشكل عام وهذا بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة.

3-الصادرات:

يمكن للصادرات أن تؤثر على الواردات من خلال طريقتين الأولى من خلال عائدات الصادرات من العملة الأجنبية التي تستخدم عادة في تكوين إحتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الإستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات.

أما الطريقة الثانية، هي أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد أولية (خام) وسلع وسيطية قد لا تتوفر محليا الأمر الذي يستدعي إستيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يستلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

4-سعر الصرف:

إن التقلبات في سعر الصرف لها آثار مباشرة وسريعة على حركة التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير على حجم الطلب على الواردات أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات نفسها، وبالتالي تكون سرعة إستجابة أو تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات.

5-إحتياط الصرف الأجنبي:

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لإحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة إستجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر إحتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات[1].

ب-العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات، والتي نذكر من أهمها: التغيرات الديموغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية وسياسات توزيع الدخل . [2]

1- التغيرات الديموغرافية:

تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الأساسية التي تؤثر على التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فزيادة النمو السكاني يستلزم زيادة في الطلب على المواد الغذائية، وفي ظل الإمكانيات المحلية المحدودة من المعروض السلعي لتغطية هذه الزيادة فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2- التنمية الاقتصادية:

عادة ما يتطلب تنفيذ برامج وخطط التنمية المزيد من السلع الإستثمارية والتي غالبا ما يتم الحصول عليها من الخارج عن طريق الاستيراد. كما أن تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية يؤدي إلى إرتفاع مستوى المعيشة للأفراد وبالتالي يترتب عنه زيادة كبيرة في الإنفاق الإستهلاكي الذي يستلزم إشباعه التوجه للعالم الخارجي في ظل الإمكانيات الإنتاجية محدودة.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 24.

[2]- محمد رضا فتح الله، **إقتصاديات الطلب على الواردات**، دار النهضة العربية، القاهرة 2006، الطبعة الأولى، ص 16، 17.

3- هيكل الحماية الجمركية:

يقصد به السياسة الجمركية المتبعة من طرف الدولة فمثلا في حالة تطبيق الدولة لمبدأ حماية منتج محلي معين فإنها تنتهج هيكل حماية متحيز يؤدي بصورة حتمية إلى انخفاض الواردات من تلك المنتجات.

أو بصورة أخرى يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع.

4- سياسات توزيع الدخل:

تؤثر من خلال تحيزها اتجاه فئة دون الأخرى. فإذا كانت تدعم فئة محدودي الدخل فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات أو بمعنى آخر واردات السلع الاستهلاكية تكون بحجم كبير بالمقارنة مع أنواع أو فئات أخرى من الواردات .

ج-العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، والميزات النسبية والتنافسية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها.....

1- التكتلات الإقتصادية:

تعمل معظم الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي معين على تحرير التجارة الخارجية فيما بينها، كما تقوم أيضا بالتنسيق فيما بين سياساتها التجارية وتوطد علاقاتها الاقتصادية مع بعضها البعض مما يترتب عليه زيادة التبادل التجاري فيما بين دول هذه المجموعة.

2- تكاليف النقل:

كما هو معلوم فإن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تدخل ضمن تكلفة إقتناء السلعة، كما تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة فمثلا وجود خطوط نقل منتظمة مع دولة معينة يؤدي ذلك إلى زيادة التبادل التجاري معها..

3- الميزات النسبية والتنافسية للدول:

الميزة النسبية من أهم العوامل المحددة للتجارة الخارجية (النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية). كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والإئتمان التي تمنحها دولة معينة للمستوردين منها .

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للصادرات غير النفطية

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم جملة من التعاريف التي طرحت عن التصدير ثم نذكر أهم أنواع الصادرات والسبل اللازمة لتنويعها لنعرج بعد ذلك إلى المخاطر الناجمة على الإعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية .

أولا: مفهوم التصدير

1- يعرف **فؤاد مصطفى محمود**[1] التصدير على أنه: " بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزءا من إحتياجاتها".

2- يعرفه **عبد المهدي عادل**[1] بأنه" عملية تقوم على بيع و إرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج "

[1]- مصطفى محمود فؤاد، **التصدير والإستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993، ص 235.

3- عرف **Paulet**[2] التصدير بأنه : " عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى "

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتصدير على أنه عملية إنتقال السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الداخلية أو الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

ثانيا: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة انواع رئيسية نذكر منها:

1- الصادرات المنظورة :

وهي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية حيث يمكن للسلطات الجمركية معاينتها و إحصائها.

2- الصادرات غير المنظورة:

وتتمثل في صادرات الخدمات مثل السياحة، الاتصالات والمواصلات وغيرها، ويكون جمع البيانات عن صادرات الخدمات أصعب منه في صادرات السلع.

3- الصادرات المؤقتة:

هي تلك البضائع التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها نذكر منها مثلا المنتجات التي يتم تقديمها في المعارض و المؤتمرات أو الصالونات، المواد والأجهزة أو الآلات الضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود المقاولة من الباطن.

[1]- عادل عبد المهدي، **الموسوعة الإقتصادية**، دار إبن خلدون، بيروت، 1980، ص 141.

[2] - Paulet (Jean – Pierre), **Dictionnaire d'économie**, Eyrolles, Paris, 1992, p91

4- الصادرات النهائية:

هي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

ثالثا:أنماط تنويع الصادرات

تختلف أنماط تنويع الصادرات بين تنويع الصادرات العمودي Vertical Diversification وتنويع الصادرات الأفقي Horizontal Diversification كما يلي :

1 – تنويع الصادرات العمودي :التنويع الرأسي أو العمودي (VDIV) يعني أساسا الإنتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة، فإنه يمكن قياس ذلك من خلال حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات[1].

VDIV=TMX/TX

حيث يمثل VDlV :مؤشر التنويع العمودي

TMX قيمة إجمالي الصادرات الصناعية

TX قيمة إجمالي الصادرات

[1]- لعياطي جهيدة و بن عزة محمد، **إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي**، مجلة الموقار للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02/ جوان 2018، ص 9.

2- تنويع الصادرات الأفقي :على غرار أعمال Herzer and Nowak Lehmann (2006) وكذلك أعمال Feenstra and Kee (2004) فالتنويع الأفقي للصادرات يعني عدد السلع التصديرية (الأصناف)، المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري the SITC -Standard International Trade Clasification، ويمكن لهذه الطريقة المبسطة أن تقيس بوضوح مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير، وبالتالي فإن القيمة القصوى للمؤشر هي 239، والقيمة الدنيا لها (النظرية) هي صفر بالنسبة إلى بلد لا توجد لديه صادرات[1].

رابعا:مخاطر الإعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر، وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي، فكما أن ارتفاع أسعار النفط يعتبر في صالح الدول المصدرة إلا أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة الدول النامية. ويظهر أثر ذلك جليا على الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر ومن بين أهم تلك المخاطر نذكر:

-مخاطر تقلبات الأسعار و انخفاض المردودية بحيث الاعتماد على الربوع النفطية يترتب عليه تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة وبالتالي يؤثر على مقتنيات الدولة من العالم الخارجي.

- صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة حيث تتزايد تكاليف البرميل الواحد في الأجل الطويل مع تزايد استخراج النفط، لأن النفط يندفع طبيعيا في البداية وفي مراحل متقدمة يتطلب استخدام وسائل صناعية للضغط ورفعه إلى السطح.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 10.

- في ظل هيمنة الدول الغربية من خلال شركاتها النفطية العالمية الكبرى وتحكمها في سياسات الإنتاج والأسعار تتعرض الدول المصدرة لخطر فقدان استقلالها الاقتصادي وسيادتها على مواردها الطبيعية.

- مخاطر نضوب المخزون النفطي بحيث هناك موارد طاقة غير متجددة وذلك كون الاستخراج المستمر يؤدي إلى نضوب مكامنه.

وعليه وأمام جملة المخاطر التي ينطوي عليها التركيز الشبه الكلي على المحروقات أصبح من الضروري على الإقتصاديات الأحادية إعتماد إستراتيجيات لتنمية صادراتها غير النفطية لتفادي الأزمات الإقتصادية التي يمكن أن تسببها تذبذبات أسعار النفط.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الصادرات والواردات منها الوطنية والأجنبية، لكن اختلفت كل منها عن الأخرى باختلاف الحدود الزمانية أو المكانية أو باختلاف المنهج المتبع في الدراسة لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لجملة من الدراسات التي رأينا حسب وجهة نظرنا أنها تتشابه مع دراستنا في بعض الجوانب مع استعراض أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية بحيث قسمنا المبحث إلى مطلبين أحدهما خصصناه للدراسات الوطنية أما الآخر فكان للدراسات الأجنبية والعربية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

1- خدير أسامة ، بن عامر يحي عماد الدين، دراسة الصادرات، الواردات والنمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12،العدد 02 (2021) ص:341 – 354 .

أجريت الدراسة من أجل إيجاد العلاقة وأثر الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2018) حيث استخدم الباحثان اختبار التكامل المشترك واختبار السببية بالاعتماد على نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لثلاث متغيرات الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وجاءت نتائج الدراسة بعد الاختبار بعدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير ووجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، أما نتائج السببية فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والواردات، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة في الأخير إلى أهمية الصادرات وحتمية التنويع فيها لدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما الواردات فهي سلاح ذو حدين وجب على الحكومة ترشيدها من أجل التحكم في تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي.

2- بن بالي هند، بوحيضر رقية (2022)، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2019، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 10، العدد 01، ص 286-303.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية مثل الجزائر، ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على نموذج البانل (panel) باستخدام نموذج الآثار العشوائية وبإدخال متغيرات وسيطية أخرى كسعر النفط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية معنوية بين إجمالي الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي وسعر النفط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلا ان المتغيرات المدروسة لا تفسر الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة 57.47 %وذلك كون الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية مازالت تشكل نسب ضئيلة بالمقارنة مع الصادرات النفطية.

توصلت الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات تساهم بشكل إيجابي في دفع النمو الاقتصادي في الدول المدروسة رغم ضآلتها، كما أن إجمالي الاستثمار المحلي وسعر النفط تربطهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي في هذه الدول فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق فوائض اقتصادية، أما سعر النفط فهو يؤثر على الصادرات النفطية للدول المدروسة والتي تمثل حصة الأسد من إجمالي صادراتها.

3-**العياطي جهيدة – بن عزة مُحَّد،إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الموقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02، جوان 2018**

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور المهم الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في مجال الصادرات في إحداث التنمية الاقتصادية وكذا إبراز مقدار التأثير الذي تحدثه كل من صادرات المحروقات وخارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الصادرات التي تعتبر المحروقات العصب الأساسي فيها لها تأثير يفوق 50% على الناتج المحلي الذي يعرف تناقص كبير خلال فترة الدراسة بين المدى القصير والمتوسط إلى المدى الطويل، بسبب التذبذبات التي يعرفها قطاع النفط، بينما الصادرات غير النفطية فتأثيرها جد متواضع لا يتعدى 10% بحكم نسبته المتواضعة في تكوين الصادرات الإجمالية

جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الوطنية

الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
دراسة خدير أسامة	-الإطار المكاني: الإقتصاد الجزائري -تناولت الدراسة في شق منها العلاقة بين الصادرات و الورادات من خلال إختبار السببية.	-الإطار الزماني:1970– 2018 بينما الدراسة الحالية إمتدت من 1990 إلى 2022. -النموذج المستخدم: إختبار التكامل المشترك أما الدراسة الحالية فإستخدمت نموذج ARDL . -ركزت الدراسة الحالية على الصادرات غير النفطية بصفة خاصة أما الدراسة السابقة فكانت حول الصادرات إجمالا.
دراسة بن بالي هند، بوحيضر رقية	-الإطار المكاني: الإقتصاد الجزائري -كانت الصادرات غير النفطية إحدى متغيرات الدراسة مثلها مثل دراستنا الحالية التي شكلت الصاردات غير النفطية إحدى متغيراتها. -كان الإقتصاد الجزائري من بين الإقتصادات التي ركزت عليه الدراسة السابقة مثلما شكل الإقتصاد المدروس في بحثنا.	-الإطار الزماني: 1990 إلى 2019 في حين تناولت الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022. -تناولت الدراسة إضافة إلى الإقتصاد الجزائري جملة من الإقتصادات العربية النفطية على غرار ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت و عمان. -إستخدمت الدراسة السابقة نموذج الآثار العشوائية بإستخدام نماذج بانل (panel) أما الدراسة الحالية فإستخدمت نموذج ARDL

دراسة جهيدة العياطي ومُحَّد بن عزة	-الإطار المكاني: الإقتصاد الجزائري -كانت الصادرات غير النفطية إحدى متغيرات الدراسة مثلها مثل دراستنا الحالية التي شكلت الصاردات غير النفطية إحدى متغيراتها.	-الإطار الزماني: 2000 إلى 2010 في حين تناولت الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022. - إستهدفت الدراسة أثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الإقتصادي في حين كانت الدراسة الحالية عن أثر الورادات على الصادرات غير النفطية -إستخدمت الدراسة السابقة نموذج VAR اما الدراسة الحالية فإستخدمت نموذج ARDL.

المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية

1-Bakari Sayef and Mabrouki Mohamed, The relashionship between Economic Growth, Exports and Imports in Moroco, Munich Personal Repec Archive (MPRA), posted 27 Jan 2017 00:28, paper N°.76440

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي، الصادرات والواردات في المغرب للفترة الممتدة من 1960 إلى 2015 وذلك باستخدام تقنية ال VAR والسببية ل Granger وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير يمتد من النمو الاقتصادي إلى الصادرات والعكس غير موجود بحيث لا تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج اختبار VAR وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والصادرات وعدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي والواردات.

توصلت الدراسة إلى أن الصادرات لا تلعب دور في ترسيخ النمو الإقتصادي بسبب فقدان المغرب لحصتها في السوق بعد المنافسة الشرسة التي لاقتها وهذا راجع إلى هيكلة الصادرات المغربية التي تعاني من نقص التنويع وتدني درجة التطور والتخصص في المنتجات ذات القيمة المضافة، كما وأرجعت السبب إلى فشل سياسة إحلال الواردات التي تبنتها المغرب بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الأساسية الذي ساهم في إرتفاع أسعار الواردات.

2- Sahin KARABULUT, the impact of imports on exports of Turkey, journal of management an economics research, 18 (1) March 2020, ss./pp.76-90.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والواردات، حيث تم اختبار تبعية الاستيراد للتصدير في الاقتصاد التركي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية والمعدلة وذلك باستخدام بيانات شهرية للفترة الممتدة

من 1992 إلى 2019.وخلصت النتائج إلى وجود علاقة سببية تمتد من الصادرات إلى الواردات ومن الواردات إلى الصادرات، وعن طريق اختبار قرنجر (Granger) تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك بين الصادرات والواردات حيث في الأجل الطويل الصادرات تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات.

كما توصل الباحث إلى أن التجارة الخارجية قد يكون لها آثار سلبية بغض النظر عن الآثار الإيجابية على الاقتصاد التركي ولتفادي هذه الآثار السلبية من الضروري تقليل الاستيراد باستخدام طرق منها إعطاء الأهمية للإنتاج الوسيطي، تسريع وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من الطرق التي تساعد على أن تصبح مخرجات التجارة الخارجية إيجابية.

3- سمير أبو مد الله، الصادرات و أثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين بإستخدام ARDL، مجلة الباحث/ 19(01)/2019 -ISSN 1112 -

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1994 – 2017 باستخدام نموذج ARDL.

توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الصادرات نحو التنمية الاقتصادية، ووجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.49) وهذا يعني أن زيادة الصادرات بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 49%

كما وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات، من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول للأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وعدد من دول العالم الخارجي.

جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية والعربية

الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
دراسة Sayef an Bakari Moh Mabrouki d amed	-الصادرات و الواردات : إهتمت الدراسة بالصادرات والواردا كإحدى المتغيرات مثلما كانت الصادرات غير النفطية والورادات متغيرات دراستنا الحالية.	-الإطار الزماني 1960 إلى 2015 أما الدراسة الحالية فكانت من 1990 إلى 2022. -الإطار المكاني: إقتصاد المغرب أما الدراسة الحالية فكانت في إقتصاد الجزائر. -كانت الدراسة حول أثر الصادرات والورادات على النمو الإقتصادي في حين ركزت دراستنا على الصادرات غير النفطية فقط والأثر الذي تتركه الواردات عليها. -إستخدمت نموذج VAR و السببية أما الدراسة الحالية فكانت بإستخدام نموذج ARDL.
دراسة sahin KARABULUT	-الصادرات والواردات: حيث إهتمت الدراسة بإختبار تبعية الواردات للصادرات مثلما كانت دراستنا تدور حول أثر الواردات على الصادرات غير النفطية.	-الإطار الزماني 1992 إلى 2019 بإستخدام بيانات شهرية أما الدراسة الحالية فكانت من 1990 إلى 2022 بإستخدام بيانات سنوية -الإطار المكاني: إقتصاد تركيا أما الدراسة الحالية فكانت في إقتصاد الجزائر.

		-إختبرت الدراسة أثر الواردات على الصادرات في تركيا أما دراستنا فركزت على أثر الواردات على الصادرات غير النفطية بالتحديد في الجزائر. -إستخدمت هذه الدراسة نموذج DOLSوFMOLS أما دراستنا فكانت بإستخدام نموذج ARDL.
دراسة سمير أبو مد الله	-كانت الصادرات إجمالا إحدى متغيرات الدراسة مثلما تناولت دراستنا الصادرات غير النفطية كإحدى متغيراتها. -نموذج الدراسة ARDL حيث إستخدمت كلتا الدراستين نفس النموذج.	-الإطار الزماني 1994 إلى 2017 أما الدراسة الحالية فكانت من 1990 إلى 2022. -الإطار المكاني: الإقتصاد الفلسطيني أما الدراسة الحالية فكانت في إقتصاد الجزائر. -أجريت الدراسة لقياس أثر الصادرات على التنمية الإقتصادية أما الدراسة الحالية فكانت لمعرفة أثر الواردات على الصادرات غير النفطية.

خاتمة:

بناءً على التأصيل النظري للواردات والصادرات غير النفطية، يمكن القول أن هذين القطاعين يشكلان جزءاً أساسياً من اقتصاد الدول، ويمكن لقطاع الصادرات أن يحقق فوائد عديدة عندما يتم تطويره بشكل صحيح. وعلى الرغم من وجود العديد من العوامل التي تؤثر على هذا القطاع ، فإن الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحسين البنية التحتية الصناعية وتحسين التنظيم الحكومي قد يساعد في تطوير هذا القطاع.

الجدير بالذكر أن تطوير الصادرات غير النفطية يمكن أن يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق استقرار اقتصادي، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل لذلك، فإن دراسة أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر يمثل موضوعاً هاماً وحيوياً، نظرا للأهمية الكبيرة التي باتت توليها الدول للصادرات خارج المحروقات خاصة بعد الأزمات النفطية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني

دراسة قياسية وتحليلية
لطبيعة العلاقة بين الواردات
والصادرات غير النفطية
في الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا لها في الفصل الأول حول كل من الواردات والصادرات غير النفطية، سنحاول إسقاط هاته المفاهيم النظرية على الاقتصاد الجزائري من خلال الجانب التطبيقي لبحثنا، والمتمثل في الدراسة القياسية لتأثير الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 التي بموجبها سنقوم باختبار الفرضيات والتأكد من صحتها.

وتم اختيار بداية الفترة اعتبارا للإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر آنذاك وكذا التذبذبات التي عرفتها أسعار النفط وتأثيرها السلبي على إيرادات العملة الصعبة وبالتالي الواردات.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فسنقوم من خلاله بدراسة وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الطريقة الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض متغيرات الدراسة والمتمثلة في الصادرات غير النفطية والواردات وذلك من خلال تقديم وتحليل الإحصائيات التي تم استخدامها في الدراسة ثم بعد ذلك سنقوم بتوضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة مع الدراسة الوصفية لها ثم نعرج بعدها إلى اختبار السلاسل الزمنية المتعلقة بدراستنا القياسية.

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض إحصائيات الواردات والصادرات غير النفطية الجزائرية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي ومن موقع المديرية العامة للجمارك وتم تكملة بعض الإحصائيات من تقرير البنك الجزائري ومن موقع الديوان الوطني للإحصاء.

قبل التطرق لعرض الإحصائيات تجدر الإشارة إلى أن إحصائيات سنة 2022 غير نهائية إذ تم الحصول عليها من موقع https://www.aa.com.tr وهذا بحسب تصريحات الجهات الرسمية للبلاد (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير التجارة) وكذلك وجدنا نفس الأرقام في موقع آخر للصحافة الجزائرية وموقع الجزيرة، وتجدر الإشارة إلى أن آخر تقرير للبنك الجزائري كانت حتى نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 وبعد مقارنته بالإحصائيات المصرح بها وجدناها منطقية ويمكن الإعتماد عليها في الدراسة.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2022

جدول 01: تطور الصادرات الجزائرية

الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990	10865	96 .11	439	3 .88	11304	100
1991	11726	96 .901	375	3 .09	12101	100
1992	10388	95 .85	449	4 .14	10837	100
1993	9612	95 .25	479	4 .74	10091	100
1994	8053	96 .55	287	3 .44	8340	100
1995	9731	95 .02	509	4 .97	10240	100
1996	12494	93 .41	881	6 .58	13375	100
1997	13378	96 .32	511	3 .67	13889	100
1998	9855	96 .46	358	3 .5	10213	100
1999	12084	96 .5	438	3 .49	12522	100
2000	21419	97 .22	612	2 .77	22031	100
2001	18484	96 .61	648	3 .38	19132	100
2002	18091	96 .1	734	3 .89	18825	100
2003	23939	97 .26	673	2 .73	24612	100
2004	30925	97 .51	788	2 .48	31713	100
2005	45094	98 .02	907	1 .97	46001	100
2006	53456	97 .87	1158	2 .12	54614	100
2007	58831	97 .78	1332	2 .21	60163	100
2008	77361	97 .55	1937	2 .44	79298	100
2009	44128	97 .64	1066	2 .35	45194	100
2010	55527	97 .32	1526	2 .67	57053	100

100	73489	2 .81	2062	97 .19	71427	2011
100	71866	2 .86	2062	97 .14	69804	2012
100	64974	3 .33	2165	98 .12	63752	2013
100	62956	4 .47	2810	95 .53	60146	2014
100	37787	5 .46	2063	94 .54	35724	2015
100	30026	5 .94	1780	94 .06	28245	2016
100	34763	5 .44	1890	94 .56	32873	2017
100	41797	7	2925	93	38872	2018
100	35824	7.20	2580	92.80	33244	2019
100	21545	9.38	2021	90.62	19524	2020
100	38558	11.67	4500	88.33	34058	2021
100	57000	12.28	7000	87.72	50000	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء أما سنة 2022 فتحصلنا على المعطيات من موقعhttps://WWW.aa.com.tr

يتضح لنا من خلال الجدول تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، بحيث نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى نسبة صغيرة من إجمالي الصادرات. وبما أن أسعار النفط تعرف تذبذبات كبيرة فإن هذه التبعية ستؤثر سلبا على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني ككل وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يبقى رهين تطور هذا القطاع وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. فالصادرات غير النفطية تلعب دورا هاما في أي اقتصاد إلا أن الصادرات غير النفطية الجزائرية لم تتعدى نسبة 10% من إجمالي الصادرات لعدة سنوات.

ومن الملاحظ كذلك من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات في تطور مستمر بسبب الخطط والإستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لترقية صادراتها غير النفطية، حيث انتقلت من 439 مليون دولار سنة 1990 إلى 2580

مليون دولار سنة 2019 ثم انخفضت إلى 2021 مليون دولار سنة 2020 وهذا بسبب جائحة كورونا التي أثرت على كافة اقتصاديات العالم لتعاود الانتعاش مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2022 بمقدار تجاوز 7 مليار دولار.

يظهر جليا من خلال الإحصائيات أن الجزائر سجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 بمقدار 7 مليار دولار بنسبة زيادة فاقت 30% بالمقارنة مع سنة 2021 (حسب تصريحات الوزارة الوصية).

على ضوء هذه الإحصائيات نستنتج أن الصادرات النفطية هي أساس الصادرات الجزائرية و أن الجزائر تتميز باقتصاد أحادي الاتجاه وأن الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوي نسبة هامشية من إجمالي الصادرات. ويمكن توضيح هذا الارتباط بالمحروقات من خلال الشكل التالي:

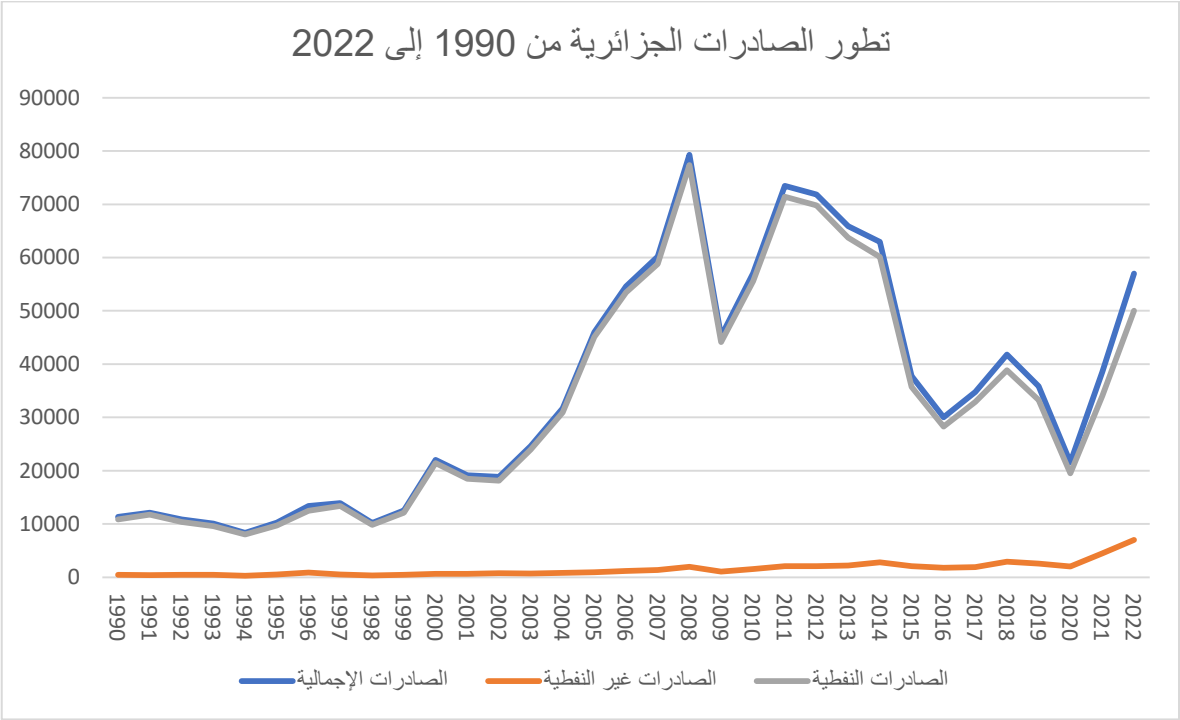

الشكل 01: تطور الصادرات الجزائرية من 1990 إلى 2022 (من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول السابق).

من الشكل السابق نلاحظ تذبذب الصادرات الجزائرية وكذلك التدني الكبير للصادرات غير النفطية بالمقارنة مع الصاردات النفطية خلال الفترة 1990 إلى 2022 .

ثانيا:التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 1990 إلى 2022

جدول 02: التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية

الوحدة مليون دولار

	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
1990	50	32	211	3	76	67
1991	55	43	169	5	61	42
1992	79	32	226	2	66	44
1993	99	26	287	0	17	50
1994	33	23	198	2	9	22
1995	110	41	274	5	18	61
1996	136	44	496	3	46	156
1997	37	40	387	1	23	23
1998	27	45	254	7	9	16
1999	24	41	281	25	47	20
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	65	102	552	1	52	16
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1458	-	28	17
2014	323	110	2121	2	16	11
2015	235	106	1597	1	19	11
2016	246	71	1072	0.05	38	17
2017	301	59	1053	0.15	64	16

2018	373.77	92.39	2335.58	0.31	90.10	33.42
2019	407.80	95.95	1950.92	0.25	82.97	30.42
2020	399.6	65.85	1439.47	0.31	84	31.75
2021	576	182	3490	1	171	79

من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات موقع الديوان الوطني للإحصاء

إن هيكلة الصادرات غير النفطية الجزائرية تتمثل أساسا في المواد نصف المصنعة والتي تحتل الصدارة في إجمالي الصادرات خارج المحروقات بنسبة تتعدى 71% ومن بين هذه الصادرات نجد الأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية والأمونيا اللامائية والزيوت ومنتجات أخرى من قطران التقطير، ثم تأتي بعد ذلك المواد الغذاية التي تتكون بشكل كبير من السكر، التمور والتين بنسبة 12،77% والمواد الخام بحصة قدرها 8،48% من الصادرات غير النفطية والتي تشمل خاصة الفوسفات، الكالسيوم نفايات الحديد، الزنك والنحاس، أما مواد التجهيز الصناعية والسلع الإستهلاكية فهي تشكل نسبة 3،94% و 3،06% على التوالي حيث تتمثل مواد التجهيز الصناعية في التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء ، الأشغال العمومية والميكانيك.في حين تبقى حصة مواد التجهيز الزراعية غير معتبرة بنسبة لا تتعدى 0.39 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات

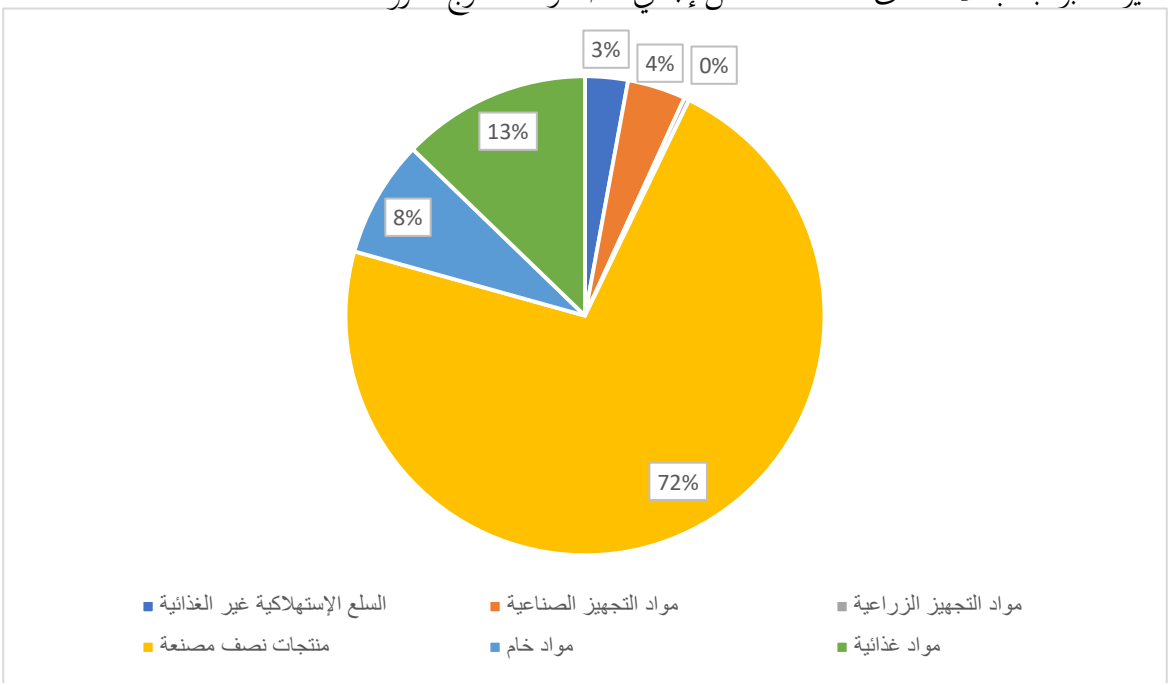

الشكل 02: التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية الجزائرية (من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول السابق).

ثالثا: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2022

جدول 03: تطور الواردات الجزائرية

الوحدة مليون دولار

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
1990	9 679,13	**2007**	27 270,68
1991	7 683,29	**2008**	39 448,84
1992	8 647,87	**2009**	39 283,69
1993	8 761,21	**2010**	40 448,77
1994	9 570,63	**2011**	47 246,19
1995	10 782,45	**2012**	50 349,20
1996	9 105,62	**2013**	54 849,49
1997	8 692,35	**2014**	56 575,64
1998	9 403,62	**2015**	49 725,08
1999	9 172,86	**2016**	47 777,62
2000	9 012,46	**2017**	50 125,42
2001	9 738,67	**2018**	49 630,60
2002	11 807,68	**2019**	35 198,88
2003	13 582,62	**2020**	32 461,76
2004	18 154,78	**2021**	37 405
2005	19 834,69	**2022**	38 000
2006	21 359,45		

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وتقرير البنك المركزي الجزائري أما سنة 2022 فتحصلنا على المعطيات من موقع https://WWW.aa.com.tr

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 9679 مليون دولار سنة 1990 إلى 32461 مليون دولار سنة 2020، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بمقدار 56575 مليون دولار

سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9679 مليون دولار وهذا مع بداية تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي اتخذتها الجزائر ضمن الإصلاحات الإقتصادية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 وقانون المالية التكميلي في أوت 1990 الذي ساعد على إلغاء إحتكار الإستيراد من خلال جملة من التدابير من بينها إلغاء تراخيص الإستيراد، في حين عرفت الفترة مابين 1991 و 1993 تذبذبا وتراجعا في قيمة الواردات وهذا بسبب الإستراتيجية التي إنتهجتها الدولة من خلال إعادة فرض بعض القيود بسبب الإختلالات المالية التي عرفها الإقتصاد تبعا للإصلاحات المطبقة خلال الفترة السابقة.

مع بداية سنة 1994 نلاحظ إرتفاع حصيلة الواردات وهذا راجع للإجراءات الواسعة لتحرير الإستيراد حيث عرفت هذه السنة بداية مرحلة التحرير التام للإستيراد من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي المطبق من السلطات العمومية، .لكن عرفت سنتي 1996 و 1997 تراجع طفيفا في قيمة الواردات على الرغم من وجود التحرير التجاري

إنطلاقا من سنة 2002 نلاحظ التزايد المستمر لحصيلة الورادات ويعزى هذا إلى رفع الحواجز غير الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد والتي كانت تتطلب ترخيصا مسبقا) وتبسيط التعريفة الجمركية وفق إتفاق التجارة الحرة في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وضمن مساعي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جيث سجلت سنة 2014 أعلى حصيلة للواردات .

عرفت سنة 2015 تراجعا في قيمة الواردات بنسبة 12% وهذا راجع إلى مراجعة الدولة لهيكل السلع المستوردة وكبح حجم الواردات بسبب تدهور أسعار النفط، لتعرف سنتي 2017 و 2018 تزايدا طفيفا راجع إلى الإنتعاش الطفيف في حصيلة الصادرات النفطية لهاتين السنتين ثم تعود بعد ذلك للتراجع مسجلة ما قيمته 35198مليون دولار و 32461مليون دولار سنتي 2019 و 2020 على التوالي نتيجة االإجراءات التكميلية المتخذة من قبل الدولة لتقليص فاتورة الواردات وكذا تداعيات جائحة الكورونا لتعود وتسجل سنتي 2021 و 2022 ماقيمته حوالي 38 مليار دولار بعد التعافي من تداعيات الجائحة وعودة الإقتصاد العالمي تدريجيا إلى نشاطه العادي.

ويمكن توضيح التذبذب في الواردات الجزائرية من خلال الشكل الموالي

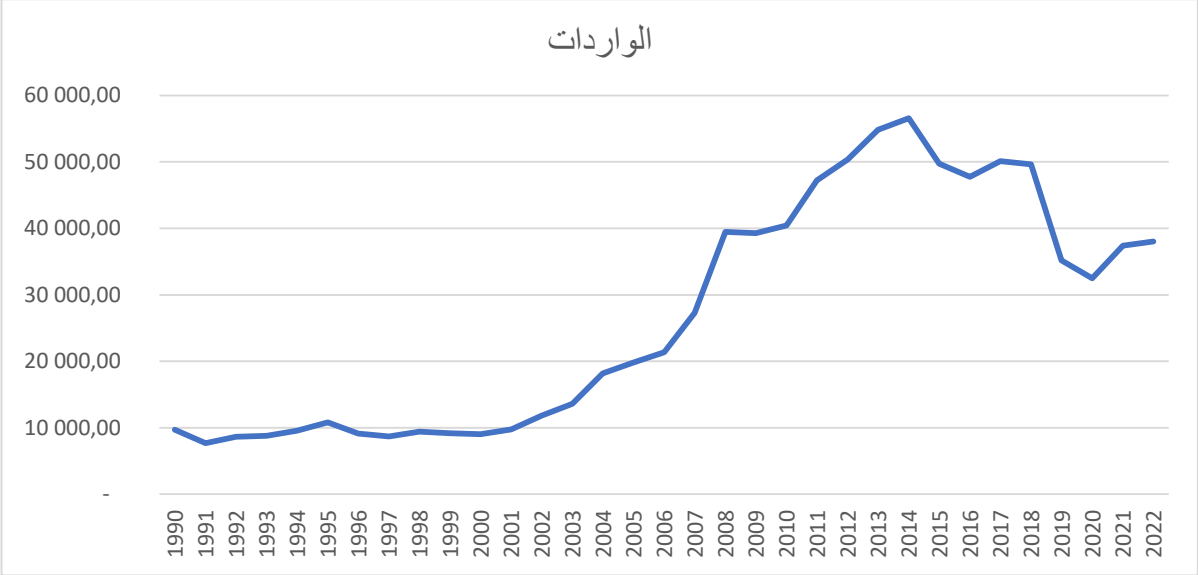

الشكل 03: تطور الواردات الجزائرية من 1990 إلى 2022 (من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول السابق).

رابعا: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 إلى 2022

جدول 04: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

سنة/سلع	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	السلع الإستهلاكية	مواد أخرى
1990	16 907	26 867	840	38 122	3 980	302
1991	30 860	50 555	3 393	48 854	5 572	7
1992	50 696	84 017	2 380	45 670	5 567	217
1993	47 555	98 353	2 679	52 601	3 535	310
1994	93 515	165 203	1 762	73 776	4 881	1 005
1995	132 962	236 944	5 138	124 742	13 002	405
1996	138 928	157 639	5 533	163 166	32 227	833
1997	141 359	145 210	7 379	170 268	36 750	614
1998	145 413	163 415	6 869	189 747	46 909	5
1999	145 487	178 187	9 870	221 020	56 041	68

2000	167 013	201 889	9 428	254 499	57 501	96
2001	169 992	244 098	10 271	275 586	64 856	58
2002	204 481	296 614	10 890	360 918	83 849	288
2003	203 072	321 381	7 408	419 193	96 487	0
2004	245 330	376 591	10 892	558 922	122 664	0
2005	243 101	424 524	12 337	673 960	139 723	0
2006	251 311	538 536	13 322	617 092	138 280	0
2007	314 009	685 381	13 171	742 990	161 278	0
2008	464 488	940 763	16 155	952 292	198 336	0
2009	391 288	1 045 014	13 656	1 190 109	214 738	0
2010	392 524	1 103 483	37 460	1 237 549	240 769	17
2011	709 561	1 085 796	49 434	1 330 526	267 185	0
2012	621 058	1 148 440	384 293	1 392 522	360 112	647
2013	656 933	1 262 605	348 148	1 626 057	471 702	3 104
2014	754 185	1 449 551	231 946	1 838 482	444 599	946
2015	789 239	1 669 026	238 684	1 998 848	493 830	3 832
2016	779 757	1 734 307	176 522	1 902 509	556 409	5 273
2017	842 133	1 692 356	221 034	1 844 155	506 328	5 293
2018	867 284	1 879 997	125 733	2 042 010	485 826	2 380
2019	918 306	1 403 717	163 395	1 346 547	946 951	548 072
2020	979 097	1 244 061	112 831	1 127 933	707 034	319 858
2021	1 198 018	1 447 076	69 288	1 270 277	877 646	175 313

من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات موقع الديوان الوطني للإحصاء وتقارير البنك المركزي الجزائري

من خلال الجدول يتضح لنا أن الآلات والسلع التجهيزية تحتل المرتبة الأولى في التركيبة السلعية للواردات الجزائرية بنسبة فاقت 36% من إجمالي الواردات، و نلاحظ أن هذه الواردات عرفت تطورا كبيرا حيث إنتقلت من 38122 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 1270277 مليون دينار جزائري سنة 2021 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2018 حيث بلغت 2042010 مليون دينار.

أما في المرتبة الثانية فيأتي التموين الصناعي بنسبة 31% حيث عرفت هذه الفئة تطورا كبيرا وسجلت أعلى قيمة سنة 2018 بمبلغ 1879997 مليون دينار، و يرجع تطور الواردات من الآلات والسلع التجهيزية والتموين الصناعي إلى زيادة النشاط الصناعي وبرامج تنمية الإقتصادية.

المواد الغذائية تأتي في المركز الثالث من حيث السلع المستوردة حيث بلغت نسبة 17% خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 حيث عرفت تزايدا مستمرا لتبلغ أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة ويشكل القمح أهم واردات السلع الغذائية.

وفي الأخير تأتي السلع الإستهلاكية والوقود ومواد التشحيم والمواد المختلفة بنسب متفاوتة ب 11% و3% و 2% على التوالي ومن بين الورادات من السلع الإستهلاكية غير الغذائية نذكر السيارات السياحية، الأدوية وغيرها أما الوقود ومواد التشحيم فتتمثل بشكل أساسي في الزيوت البترولية.

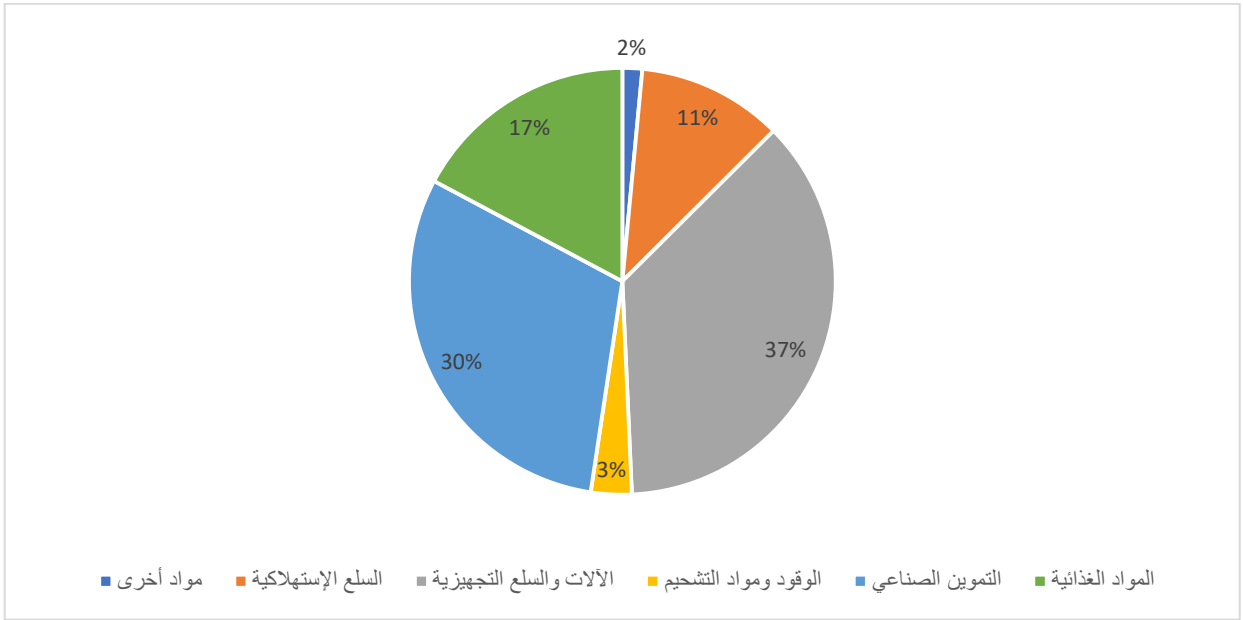

الشكل 04: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول السابق).

خامسا: رسم بياني يوضح تطور الصادرات غير النفطية والواردات

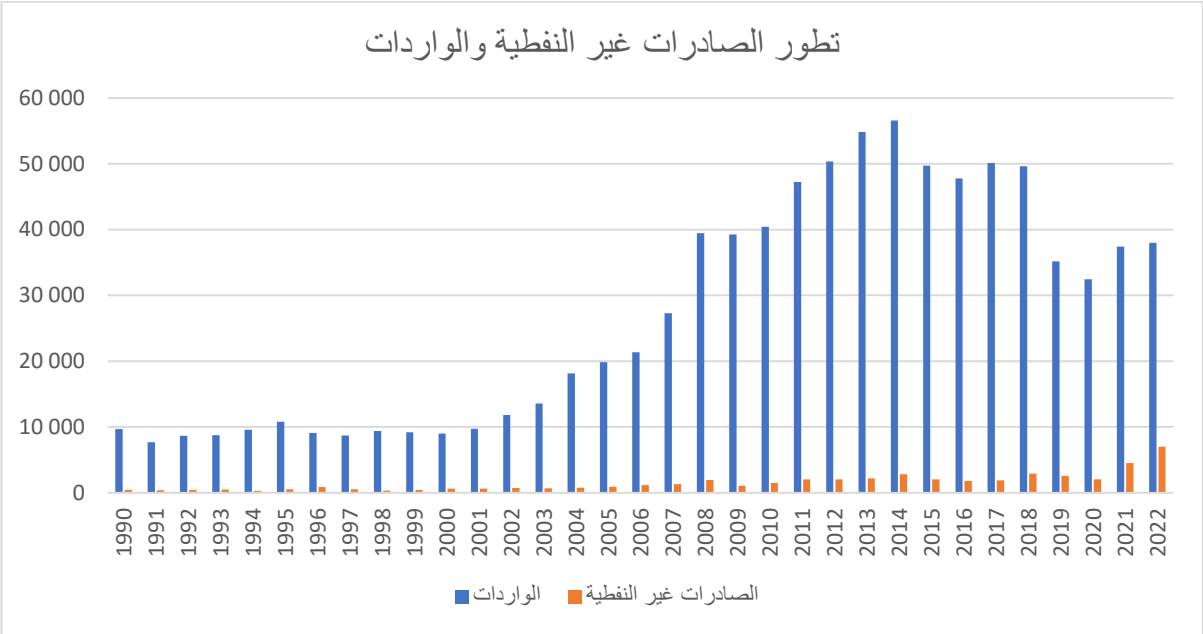

الشكل 05: تطور الصادرات غير النفطية و الواردات الجزائرية من 1990 إلى 2022 (من إعداد الطالبة بالإعتماد على البيانات السابقة).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لا تمثل سوى نسبا هامشية وهذا بالمقارنة مع الواردات، كاما نلاحظ أيضا أنها عرفت منحا تصاعديا حيث إزدادت بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، أما فيما يخص الواردات فكانت في تزايد مستمر منذ سنة 1990 إلى غاية 2014 أين سجلت أعلى قيمة لها وإبتداءا من سنة2015 بدأت الواردات الجزائرية تتناقص وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة الرامية إلى تقليص فاتورة الواردات

سادسا: مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول05: المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	EXHH	IM
المتغير	الصادرات غير النفطية	الواردات
Mean	20.81375	23.77360
Median	20.78718	23.78476
Maximum	22.66918	24.75884
Minimum	19.47499	22.76231
Std. Dev.	0.802754	0.740644
Skewness	0.238457	-0.051516
Kurtosis	2.206679	1.281602
Jarque-Bera	1.178106	4.074821
Probability	0.554852	0.130366
Sum	686.8537	784.5287
Sum Sq. Dev.	20.62126	17.55371
Observations	33	33

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجEviews.12

يوضح الجدول أعلاه البيانات الوصفية لسلاسل الصادرات غير النفطية والواردات بحيث تمتد السلاسل على 33 مشاهدة.

بالنسبة لسلسلة الصادرات النفطية تتمثل القيمة العظمى في 22.66918 لها أما القيمة الدنيا فهي 19.47499 وهذا بمتوسط 20.81375 تتشتت القيم حول الوسيط بـ 20.78718 بإنحراف معياري قدربـ 0.802754

أما سلسلة الواردات فقد بلغت القيمة العظمى فيها 24.75884 والقيمة الدنيا 22.76231 بمتوسط قدره 23.77360

تتشتت القيم حول الوسيط بمقدرا 23.78476 بإنحراف معياري 0.740644

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا :منهج الدراسة

من أجل تفسير العلاقة بين الصاردات غير النفطية بإعتباره متغير تابع والواردات كمتغير مستقل وهذا في الإقتصاد الجزائري إعتمدنا على المنهج الكمي التحليلي بأسلوب الدراسة القياسية وهذا بالإعتماد على برنامج Eviews 12 و ذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL: Auto Regression Distributed Lag)الذي قدم من قبل Persan سنة 2001، الذي أدمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي مع نماذج الفترات الموزعة في نموذج واحد.

وأهم الخطوات التي اعتمدنا عليها من خلال تطبيق هذا النموذج هي كالتالي

- إختبار السكون للسلاسل الزمنية
- تحديد فترة الإبطاء المثلى حسب معيار AIC
- إجراء إختبار الحدود Bounds Test
- إستخراج الإستجابة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل.
- التأكد من سلامة النموذج من خلال إجراء الإختبارات التشخيصية اللازمة.

وتم اختيارنا لهذا النموذج باعتباره يسمح بتقدير معاملات الأجلين الطويل والقصير أو بمعنى آخر يقوم بقياس الأثر بين المتغيرين على المديين أو تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الأجل القصير والطويل في آن واحد على خلاف الطرق الأخرى.

كما أن أهم ميزة له أنه لا يشترط أن تكون كل المتغيرات مستقلة من نفس الدرجة بل يمكن إعتمادها إذا كانت كلها مستقرة عند المستوى أو كلها مستقرة عند الفرق الأول أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقرعند الفرق الأول.

استخدمنا في هذه الدراسة بيانات سنوية امتدت من 1990 إلى 2022، أي 33 مشاهدة تم جمعها من مصادر متعددة تم ذكرها سابقا.

ثانيا: نموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، نستخدم نموذج الإنحدار الخطي لدراسة دالة أثر الواردات على الصادرات غير النفطية التي نود إختبارها عبر هذه الدراسة والتنبؤ بقيمها والتي تحمل الشكل الرياضي التالي:

EXHH= f(IM)

أما الشكل القياسي للنموذج فهو كما يلي:

$$\boldsymbol{EXHH_t = c + \beta_1 IM_t + \mu_t}$$

C يعكس قيمة الصادرات غير النفطية بصورة مستقلة عن الواردات.

β هي معلمة النموذج أو بمعنى آخر ميل إنحدار الصادرات غير النفطية على الواردات.

μ يمثل متغير الأخطاء أو البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة.

EXHHتمثل الصادرات غير النفطية

IM. تمثل الواردات

جدول 06: تحديد متغيرات الدراسة

المتغير	المؤشر	الرمز	الوحدة
المتغير التابع			
الصادرات غير النفطية	صادرات الدولة من السلع بإستثناء النفط	EXHH	الدولار الأمريكي
المتغيرات المستقل			
الواردات	الواردات السلعية هي حاصل مجموع السلع التي يستوردها البلد القائم بالإبلاغ من باقي بلدان العالم حسبما هو وارد في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بوجهة التجارة.	IM	القيمة الحالية للدولار الأمريكي

ثالثا: تقدير نموذج الدراسة

من أجل قياس العلاقة بين الواردات والصادرات غير النفطية قمنا بتحويل بيانات السلاسل الزمنية إلى سلاسل لوغاريتمية وعليه يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$LNEXHH_t = c + \beta_1 LNIM_t + \mu_t$$

C يعكس قيمة الصادرات غير النفطية بصورة مستقلة عن الواردات، β هي معلمة النموذج، μ يمثل متغير الأخطاء أو البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة.

المطلب الثالث: اختبار السلاسل الزمنية

أولا: تعريف السلاسل الزمنية

هي مجوعة من المشاهدات لظاهرة ما في أوقات محددة، وفي الغالب تكون الفترات متساوية أي الفترات بين المشاهدة والأخرى متساوية مثلا أشهر أو فصول أو سنوات.

وعليه فإن الإحصائيات المجمعة لكل متغير من متغيرات الدراسة تشكل سلسلة زمنية.

ثانيا:إختبار الإستقرارية

عادة ما تكون السلاسل الزمنية أو الإحصائيات الإقتصادية غير مستقرة أو غير ساكنة وبالتالي تؤدي إلى نتائج مظللة عند تقدير النموذج لذلك سنقوم بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال إختبار إحتمالية وجود جذر للوحدة وهذا للتخلص منه في حالة وجوده.

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تضمن البيانات لجذر الوحدة فهذا يعني أنها غير ساكنة وعدم السكون يعني عدم ثبات أو إستقرار المتوسط الحسابي والتباين لمتغيرات الدراسة وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرات قد تكون علاقة إقتران وليست علاقة سببية.

يمكن التخلص من مشكلة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية عن طريق إحدى الطرق الإحصائية التالية:

-استخدام الأسلوب الرياضي عن طريق تحويل البيانات التحويل اللوغارتمي وهي أحسن الطرق.

-إستخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الرتبة الثانية ويقال عليها في هذه الحالة أنها متكاملة من الدرجة.(d)

جدول07: نتائج إختبار الإستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		LNEXHH	LNIM
With Constant	t-Statistic	1.2259	-0.8372
	Prob.	0.9976	0.7947
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2574	-1.2981
	Prob.	0.0917	0.8703
		*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.6845	1.3502
	Prob.	0.9998	0.9523
		n0	n0
At First Difference			
		d(LNEXHH)	d(LNIM)
With Constant	t-Statistic	-8.9929	-4.4658
	Prob.	0.0000	0.0013
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.5896	-3.7436
	Prob.	0.0000	0.0351
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6559	-4.1000
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
		LNEXHH	LNIM
With Constant	t-Statistic	-0.1739	-1.5382
	Prob.	0.9321	0.5005
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0320	-3.6646
	Prob.	0.0180	0.0435
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5268	1.5723
	Prob.	0.9659	0.9687
		n0	n0

At First Difference			
		d(LNEXHH)	d(LNIM)
With Constant	t-Statistic	-6.0576	-4.4346
	Prob.	0.0000	0.0014
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0717	-2.2071
	Prob.	0.0001	0.4682
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6256	-4.0341
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***

Notes: (*) 10%; (**) 5%; (***) 1%. And (No) Not Significant.

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجEviews 12

H0 : احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H1 : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

من خلال نتائج إختبار الإستقرارية لـ Philips & perron(PP) للكشف عن جذر الوحدة الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات غير النفطية والواردات غير مستقرة عند المستوى وذلك بنموذج مع الثابت ونموذج بدون الثابت والإتجاه ، في حين هما مستقران عند مجال خطأ 5% بوجود الثابت و الإتجاه.

وبالتالي وبناءا على هذه النتائج يستلزم إختبار المتغيرات عند الفرق الأول والتي أفضت نتائجها إلى وجود إستقرار للصادرات غير النفطية والواردات عند مجال خطأ 1% بنموذج مع الثابت ونموذج بدون الثابت والإتجاه، ونموذج بالثابت و الإتجاه.

لكن بنموذج بالثابت والإتجاه فالصادرات غير النفطية مستقرة عند مجال خطأ 1% أما الواردات فهي غير مستقرة.

أما إختبار (ADF) Augmented Dickey fuller فأظهرت نتائجه والتي جاءت مشابهة للإختبار السابق أن الصادرات غير النفطية والواردات غير مستقرة عند المستوى بنموذج بالثابت ونموذج بدون الثابت والإتجاه اما بنموذج بالإتجاه وبالثابت فالصادرات غير النفطية والواردات مستقرة عند مجال خطأ 5%.

في حين جاءت النتائج عند الفرق الأول كل المتغيرات مستقرة عند مجال خطأ 1% سواءا بنموذج بالإتجاه والثابت أو بالثابت فقط وكذلك مستقرة في نموذج بدون الثابت والإتجاه بإستثناء الواردات التي كانت غير مستقرة بنموذج بالثابت و الإتجاه.

وبالتالي يمكن القول أن الإختبار أكد رفض الفرضية الصفرية H0 القائلة بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول وقبل بالفرضية البديلة H1 التي مفادها عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول.

ثالثا:تحديد فترة الإبطاء المثلى

من المهم جدا قبل عملية التقدير اختيار فترة الإبطاء المثلى، إذ تتميز طريقة (ARDL) بتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين الحالات الممكنة، التي تقدم لنا أفضل نموذج قياسي. وقد تم تحديد أفضل فترة إبطاء بناءا نتائج مخرجات Eviews12 وبالإعتماد على إختبار AIC وهي (4،7) وهذه الفترة تمثل النموذج رقم 26 ويمكن توضيح هذا الإختبار في الشكل أدناه

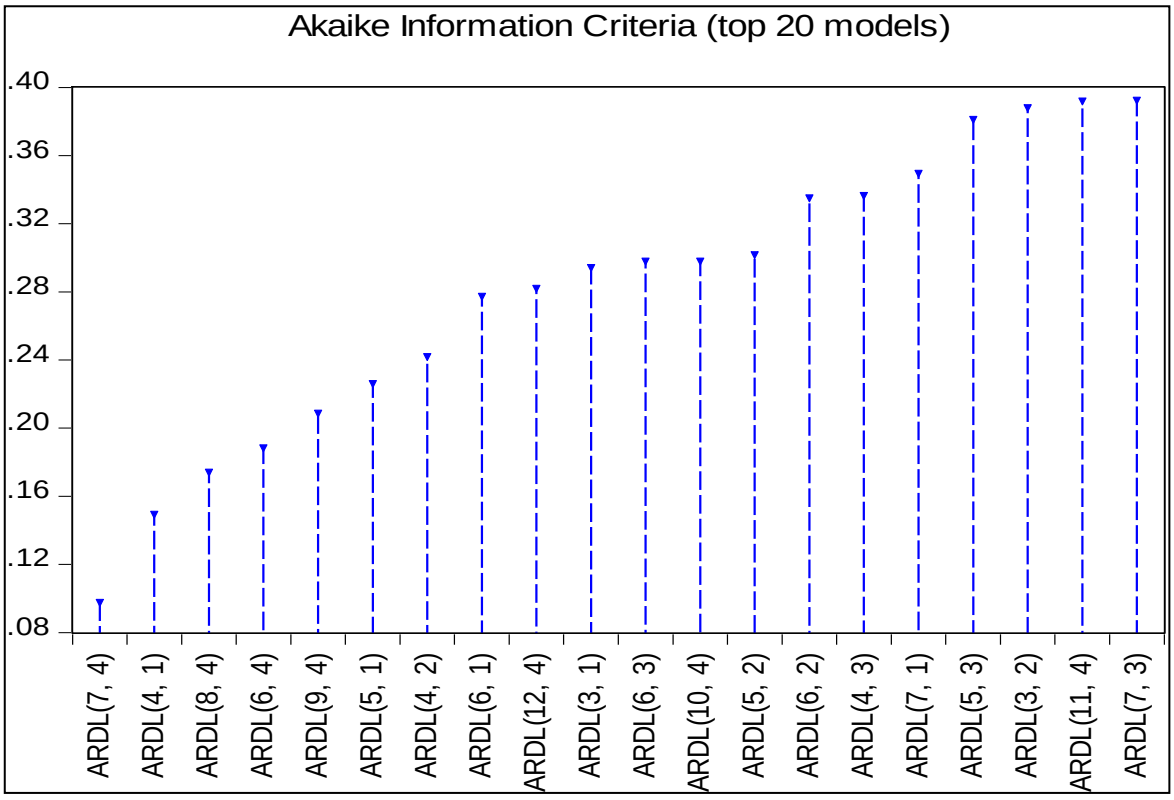

الشكل 06: فترة الابطاء المثلى (من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12).

رابعا: إختبار التكامل المشترك

يسمح إختبار التكامل المشترك بالكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أو بصيغة أخرى يكشف عن علاقة التوازن بين المتغيرات بحيث سوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test)

ويمكن توضيح نتائج هذا الإختبار في الشكل أدناه

جدول08: نتائج إختبار bounds test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة K
F إحصائية	**4.727531**	**1**
	الحد الأدنى L0	الحد الأعلى L1
%10	3.223	3.757
%5	3.957	4.53
%1	5.763	6.48

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة (F-Statistic=4.727531) أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى (L(1)=4.53) عند مستوى الدلالة (signif=5%) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي مفادها وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث تقدير نموذج الدراسة ثم بعد ذلك إجراء الإختبارات اللازمة عليه ثم أخيرا سنتطرق للتحليل الإقتصادي لنتائج الدراسة .

المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير نموذج لدراستنا في المديين الطويل والقصير الأجل وهذا بالإعتماد على برنامج Eviews12

أولا:تقدير النموذج في الأجل الطويل

بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews12 وبالتحديد الإختبار السابق نجد أن معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية 5% هي:

LNEXHH= 0.07185*LNIM + 3.5005

جدول 09: نتائج تقدير النموذج طويل الأجل

المتغير	المعامل	الإحصائية t	الإحتمالية
LNIM	0.0718472	11.05789	0.0000
C	3.500541	3.309902	0.0380

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الواردات لديها دلالة معنوية وإحصائية عند مستوى 5% وذلك لأن إحتماليتها بلغت 0 وهي أقل من 5%، ونفس الشيء بالنسبة لقيمة الثابت بحيث بلغت إحتماليته 0.0380 وبالتالي فهو لديه دلالة معنوية وإحصائية.

يمكننا أن نلاحظ من خلال المعادلة أن الواردات لديها تأثير إيجابي على الصادرات غير النفطية في الأجل الطويل حيث أن إرتفاع الواردات بوحدة واحدة يرفع الصادرات غير النفطية بـ 0.07185 وحدة، حتى الثابت تأثيره إيجابي على الصادرات غير النفطية.

ثانيا:تقدير النموذج في الأجل القصير

الجدول10: نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير (ECM Regression)

Dependent Variable: LNEXHH				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(LNEXHH(-1))	-1.732288	0.442411	-3.915561	0.0018
D(LNEXHH(-2))	-1.718815	0.374081	-4.594765	0.0005
D(LNEXHH(-3))	-1.416961	0.413470	-3.426995	0.0045
D(LNEXHH(-4))	-0.675372	0.316356	-2.134845	0.0524
D(LNEXHH(-5))	-0.489550	0.243950	-2.006761	0.0660
D(LNEXHH(-6))	-0.054507	0.178932	-0.304622	0.7655
D(LNIM)	1.216598	0.350367	3.472357	0.0041
D(LNIM(-1))	1.044541	0.555867	1.879122	0.0828
D(LNIM(-2))	0.862575	0.453365	1.902605	0.0795
D(LNIM(-3))	0.688467	0.501972	1.371523	0.1934
CointEq(-1)*	1.300269	0.321426	4.045310	0.0014
R-squared	0.763105	**DW**	2.202751	
Adjusted R-squared	0.605175			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول أعلاه ووفقا لمخرجات Eviews12 نلاحظ أن الواردات بدون إبطاء بلغت إحتماليتها 0.041 وهي أقل من مجال الخطأ المسموح به 5% وبالتالي فهي ذات دلالة إحصائية ويمكن الإعتماد عليها في التحليل الإقتصادي لتفسير الصادرات غير النفطية بحيث توجد علاقة طردية بينهما في الأجل القصيرإذ أن إرتفاع الواردات بوحدة واحدة يرفع الصادرات غير النفطية ب 6.216598 وحدة.

المطلب الثاني: إختبار نموذج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب إستظهار نتائج الإختبارات التشخيصية اللازمة التي تم إجراؤها على نموذج الدراسة

أولا:إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

مشكلة الإرتباط الذاتي تعني ان ما يحدث في الفترة الزمنية i لا يتأثر بما يحدث في الفترة الزمنيةj في دراسات السلاسل الزمنية، وفي الدراسات المقطعية نقول أن ما يحدث للمشاهدة الاولى لا يتأثر بما يحدث للمشاهدة الثانية لذلك يتوجب علينا إختبارإحتمالية وجود هذه المشكلة وذلك عن طريق إختبار (LM Test, Lagrange Multiplier).

من خلال مخرجات البرنامج تبين أن القيمة الاحتمالية Prob.F(2,12)=0.8414، وبما أن قيمة الإحتمالية أكبر من 5% فبالتالي هي غير معنوية ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) التي مفادها عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات ونرفض الفرضية البديلة (H1) الدالة على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

الجدول أدناه يوضح نتائج الإختبار

الجدول11: نتائج إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي (LM Test)

F-statistic	0.175470	Prob. F(2,12)	0.8414
Obs*R-squared	0.803849	Prob. Chi-Square(2)	0.6690

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ثانيا:إختبار عدم تجانس التباينات

وجود عدم تجانس تباين الخطأ قد يؤثر في القيم التقديرية لمعلمات النموذج، أي أن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي يمكن أن تجعل النمودج المقدر غير دقيق وبعيد عن الواقع ويتم إختبار هذه المشكلة عن طريق إختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) .

ويمكن إستظهار نتائج الإختبار في الجدول أدناه:

الجدول12: نتائج إختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity Test: ARCH)

F-statistic	0.381511	Prob. F(1,23)	0.5429
Obs*R-squared	0.407920	Prob. Chi-Square(1)	0.5230

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول نلاحظ قيمة إحتمالية الإختبار (Prob.F(1,22)=0.5429) أكبر من القيمة المحسوبة F-statistic = 0.381511 كما أن قيمة الإحتمالية أكبر من 5% وبالتالي هي غير معنوية ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H0) التي مفادها عدم وجود تجانس بين التباينات ونقبل الفرضية البديلة (H1) الدالة على وجود تجانس بين التباينات.

ثالثا:إختبار التوزيع الطبيعي

يتم إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إختبار Bera & Jarque .

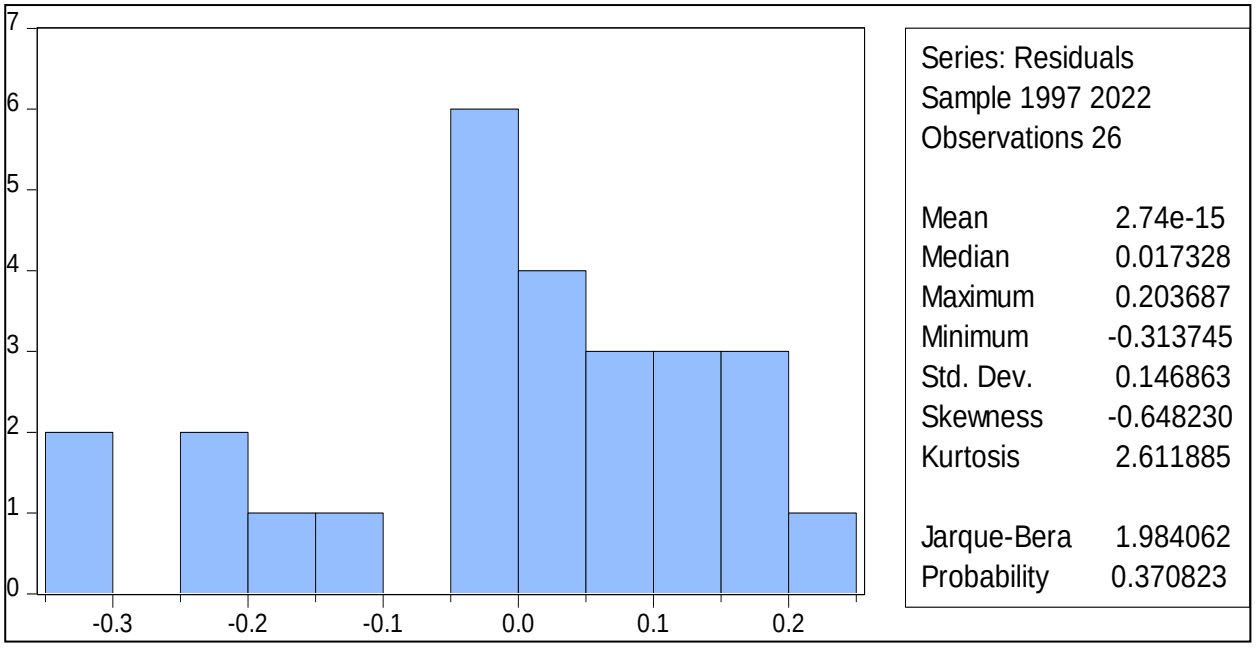

الشكل 07: اختبار التوزيع الطبيعي من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من قرائتنا لنتائج الإختبار الموضحة في الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة إحتمالية Bera & Jaque بلغت 0.370823 وهي تفوق مستوى المعنوية 5% وبالتالي فيمكننا القول بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

رابعا:إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

لإجراء إختبار الإستقرار الهيكلي قمنا بإستخدام إختبار Cumulative SUM وتظهر النتائج في الشكل أدناه:

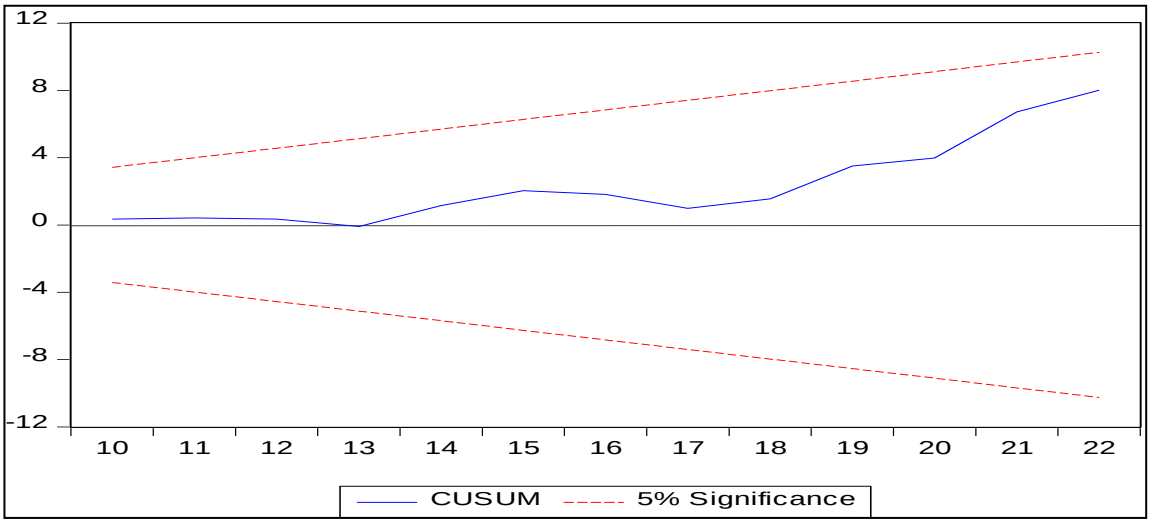

الشكل 08: إحصائية Cusum (من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12).

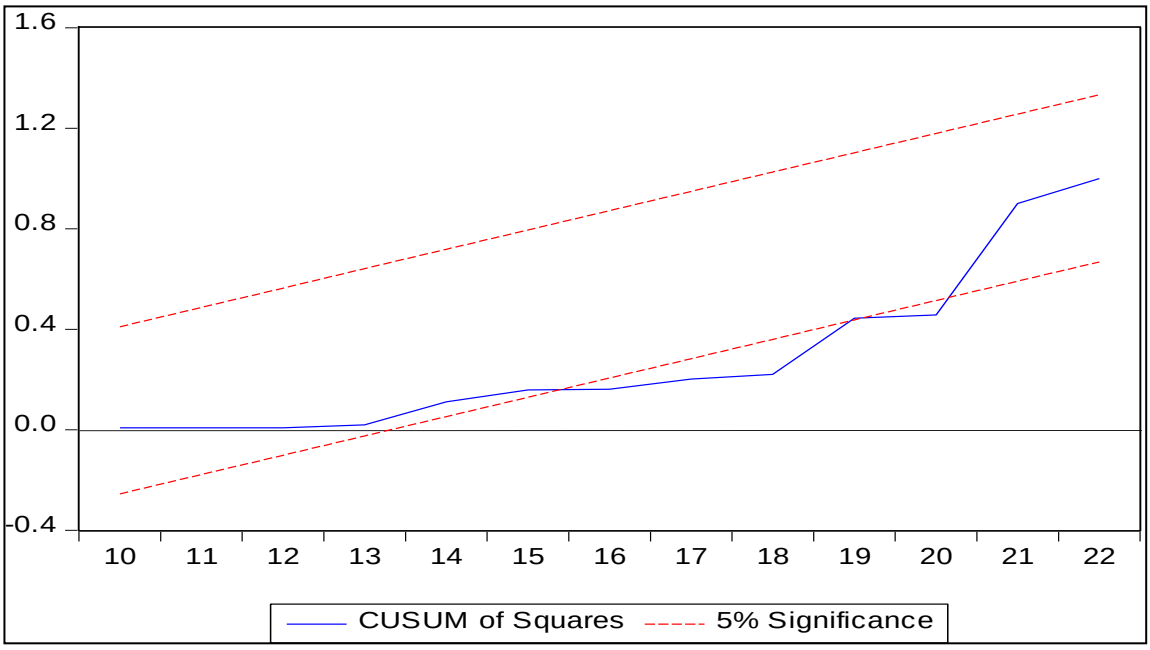

الشكل 09: إحصائية Cusum of Squares (من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 12)

من خلال النتائج الموضحة في الشكلين أعلاه يتضح لنا أن البيانات تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% بإستثناء الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 حيث نلاحظ أن هناك إنحراف طفيف للبيانات عن الحدود لكنها عادت لتكون ضمن الحدود الحرجة بعد ذلك وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من الدولة خلال هذه الفترة لكبح الواردات والتقليل منها، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد تغير هيكلي في النموذج وهناك إستقرار و إنسجام للمعلمات طويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع المعلمات قصيرة الأمد (Short Run Coefficients).

خامسا: إختبار Ramsey RESET

الجدول13: نتائج إختبار **Ramsey RESET**

	Value	Probability
t-statistic	1.530907	0.1517
F-statistic	2.343678	0.1517
Likelihood ratio	4.638468	0.0313

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

هو إختبار متعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتمالية (Prob=0.1517)أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقول بأن النموذج موصوف بشكل جيد، والصيغة الخطية ملائمة لبيانات الدراسة.

سادسا: معامل تصحيح الخطأ

الجدول14: نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ(Error correction model ECM)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(LNEXHH(-1))	-1.732288	0.442411	-3.915561	0.0018
D(LNEXHH(-2))	-1.718815	0.374081	-4.594765	0.0005
D(LNEXHH(-3))	-1.416961	0.413470	-3.426995	0.0045
D(LNEXHH(-4))	-0.675372	0.316356	-2.134845	0.0524
D(LNEXHH(-5))	-0.489550	0.243950	-2.006761	0.0660
D(LNEXHH(-6))	-0.054507	0.178932	-0.304622	0.7655
D(LNIM)	1.216598	0.350367	3.472357	0.0041
D(LNIM(-1))	1.044541	0.555867	1.879122	0.0828
D(LNIM(-2))	0.862575	0.453365	1.902605	0.0795
D(LNIM(-3))	0.688467	0.501972	1.371523	0.1934
CointEq(-1)*	1.300269	0.321426	4.045310	0.0014

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يعمل معامل التصحيح الذي يكون سلبي ومحصور بين [-1، 0] على تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل وتشير قيمته إلى سرعة التعديل، ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل التصحيح هنا موجب(Coefficient= 1.300269) وهي قيمة غير مستوفية للشروط النظرية، وغير معنوي بإعتبار أن قيمة الإختبار أقل من مستوى المعنوية 5% (Prob= 0.0014) وبالتالي لا يمكن القول بأن هناك توازن في العلاقة بين المدى القصير والمدى الطويل .

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للنموذج

اولا: إختبار معنوية النموذج وصلاحيته

الجدول15: نتائج إختبار معنوية النموذج

R-squared	0.959577	Mean dependent var	21.04546
Adjusted R-squared	0.922264	S.D. dependent var	0.730462
S.E. of regression	0.203662	Akaike info criterion	-0.037857
Sum squared resid	0.539217	Schwarz criterion	0.591192
Log likelihood	13.49214	Hannan-Quinn criter.	0.143287
F-statistic	25.71663	Durbin-Watson stat	2.202751
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ثانيا: تحليل نتائج إختبار معنوية النموذج ودلالته الاقتصادية

من خلال مخرجات البرنامج في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared=0.922264 وهذا يعني أن الواردت تفسر التغيرات في الصادرات غير النفطية بنسبة 92.23% أما النسبة المتبقية ألاوهي 7.77% من تغيرات الصادرات غير النفطية تفسرها متغيرات أخرى غير الواردات.كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحصائية (F-statistic=25.71663) أكبر من القيمة الجدولية، Prob(F-statistic) =0.000 والإحتمالية أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية،و يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

وعليه وبناءا على النتائج الإحصائية للدراسة القياسية يمكن الإستنتاج بأن الواردات تؤثر بشكل إيجابي على الصادرات غير النفطية وهذا من خلال الدور الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية من خلال إمداد الإقتصاد الوطني بالمواد الأولية والسلع نصف مصنعة، والآلات التجهيزية اللازمة لتطوير المشاريع الإستثمارية، و بالتالي زيادة الإنتاج وإشباع الإستهلاك المحلي الذي يؤدي بدوره إلى تنويع الصادرات الوطنية وزيادة حجمها.

خاتمة:

من خلال ما قمنا باستعراضه في هذا الفصل يمكننا استخلاص أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الريع النفطي وأن الصادرات غير النفطية لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات مما جعل الدولة تقع تحت رحمة أسعار المحروقات التي تتحكم فيها قوى عالمية خارجة عن نطاقها، ومن جهة أخرى كذلك لاحظنا أن الواردات كانت متذبذبة تبعا لتذبذب أسعار النفط، هذا ما جعل السلطات الوصية تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير من أجل زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات والنهوض بهذا القطاع وهذا ما لحظناه جليا من خلال قيم الصادرات غير النفطية التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

أما نتائج الدراسة القياسية فقد أفضت إلى وجود علاقة طردية بين الواردات والصادرات غير النفطية في الأجلين الطويل والقصير في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، و بالتالي يمكن القول بأن الواردات تلعب دورا إيجابيا في تنمية الصادرات غير النفطية وزيادتها.

الخـــــاتمة

الخاتمة العامة:

أدت العولمة إلى القضاء على المسافات بين الدول وزيادة حجم التجارة الخارجية حيث سعت معظم الدول إلى الاندماج في الأسواق العالمية من خلال ترقية صادراتها ورفع حصتها من السوق العالمي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من خلال زيادة حجم الصادرات.

والجزائر من بين الدول التي تعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادي بسبب التبعية للريع النفطي حيث لا تشكل صادراتها غير النفطية سوى نسبا ضئيلة من إجمالي الصادرات، هذه التبعية جعلتها عرضة للأزمات الناجمة عن انخفاض أسعار هاته المادة والتي كانت تكاليفها باهضة، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستوى الاجتماعي. ما حتم عليها إعادة مراجعة سياساتها والتوجه نحو تنمية صادراتها غير النفطية ووضع خطط وإستراتيجيات من أجل بناء اقتصاد يعتمد على التنوع في صادراته.

ليس هذا فحسب، بل عمدت السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في وارداتها من خلال تبني سياسات تهدف إلى تقليص فاتورة الواردات من أجل إعادة التوازن لميزانها التجاري.

ومن خلال دراستنا هاته حاولنا قياس أثر الواردات على الصادرات غير النفطية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 حيث توصلنا للنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في جزئين:

نتائج الجانب النظري: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تشكل الواردات عنصرا هاما لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية من خلال كونها مصدرا للمواد الأولية والتجهيزات اللازمة للمشاريع الاستثمارية.

- يمكن للدول الحصول من خلال الواردات على السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية.

– تشكل الصادرات خارج المحروقات ضرورة حتمية للدول التي تعتمد على النفط من أجل تفادي الصدمات النفطية وبناء اقتصاد قوي.

نتائج الجانب التطبيقي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة.

– تراجع حجم الواردات الجزائرية ابتداء من سنة 2015 بعدما كانت في تزايد مستمر قبل مراجعة الدولة لسياستها التجارية واتخاذ إجراءات لكبح الواردات.

– التأثير السلبي لجائحة كورونا على حجم التجارة الخارجية الجزائرية سنتي 2019 و 2020.

– وجود علاقة طردية بين الواردات والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اختبار فرضيات البحث:

سيتم فيما يلي اختبار فرضيات البحث التي وردت في المقدمة العامة:

* عدم تحقق الفرضية الأساسية والتي مفادها أن الواردات تأثر سلبا على الصادرات غير النفطية.

أما الفرضيات الفرعية فهي كما يلي:

* عدم تحقق الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها أن السلع الاستهلاكية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الواردات حيث وبعد إطلاعنا على التركيبة السلعية للواردات وجدنا أن الآلات والسلع التجهيزية والتموين الصناعي تمثل أهم الواردات الجزائرية .

* تحقق الفرضية الفرعية الثانية والتي إفترضنا من خلالها ان الصادرات غير النفطية لا تمثل سوى نسبا هامشية من إجمالي الصادرات الجزائرية.

* عدم تحقق الفرضية الثالثة، بحيث افترضنا أن تأثير الواردات على الصادرات غير النفطية الجزائرية سلبي في حين جاءت نتائج الدراسة بأن تأثيرها إيجابي.

توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها في الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

* ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي التصدير الواقع تحت رحمة أسعار هذا المورد الناضب.

* وضع خطط وإستراتيجيات للاهتمام بقطاع التنمية المستدامة بصفة عامة والزراعة أيضا والنهوض بهما، الأمر الذي قد يشكل موردا هاما لخزينة الدولة يساهم في التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط.

* محاولة التقليل من فاتورة الواردات على الرغم من الأثر الإيجابي الذي تتركه على الصادرات غير النفطية وذلك من خلال بناء اقتصاد يعتمد على نفسه في تمويل مشاريعه.

* التشجيع على الاستثمارات الفلاحية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية خاصة مادة القمح التي أرقت فاتورة استيرادها كاهل الاقتصاد الجزائري.

آفاق الدراسة:

تبقى هذه الدراسة عمل بشري يشوبه النقص ويفتقر إلى الكمال وعليه نقترح جملة من المواضيع التي قد تساعد في إثراءه لعل من أهمها :

- دراسة تحليلية لأثر قانون الاستثمار الجديد على الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- أثر السياسات الاقتصادية المتعلقة بكبح الواردات على المؤشرات الإقتصادية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر 2004.

- عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980

- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدرا الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية 2001.

- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، الطبعة الخامسة.

- مُحَّد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2009، الطبعة الأولى.

- مُحَّد رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، دار النهضة العربية، القاهرة 2006، الطبعة الأولى.

- مصطفى محمود فؤاد، التصدير والإستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993.

ب- المقالات

- العياطي جهيدة و بن عزة مُحَّد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الموقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02/ جوان 2018

- مُحَّد نجيب غزالي، تفسير دالة الطلب على الواردات، المملكة العربية السعودية (1969-1997)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد2، سنة 2000.

ج- البحوث الجامعية

- مُحَّد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر سنة 2009.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- Paulet (Jean – Pierre), Dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, 1992.

قائمة المواقع الالكترونية:

- www.worldbank.org

-www.bank-of-algeria.dz

-www.ons.dz

-www.douane.gov.dz

-https://WWW.aa.com.tr

تم بحمد الله